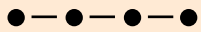


أخبار الشركات

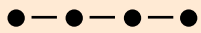
بلغ حجم التبادل التجاري للسلع غير النفطية بين مملكة البحرين والدول الخليجية الأربع المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ودولة الكويت أكثر من ١,٠٢١ مليار دينار خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، منها ٤٢٩,٠٢٩ مليون دينار للواردات الخليجية للبحرين و٢٩,٨٨٨ مليون دينار للصادرات، وذلك وفق بيانات ينشرها الجهاز المركزي للمعلومات.



اختتمت شركة الصقر للإسمنت (FCC) اجتماع الجمعية العامة للشركة الذي عقد بمرفأ البحرين المالي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وأقر المجتمعون توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين بنسبة ١٠٪ من رأس المال المدفوع. كما تمت مراجعة واعتماد النتائج المالية للشركة، والتي شهدت تسجيلها دخلاً إجماليا يقدر بـ ٤٥,٦٦ مليون دولار مع صافي ربح مقداره ٨,٢ ملايين دولار.



أعلن مصرف البحرين المركزي عن تغطية الإصدار رقم (١٥٥) من صكوك التاجير الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل التي يصدرها المصرف نيابة عن حكومة مملكة البحرين. وتبلغ قيمة الإصدار ٢٦ مليون دينار بحريني لفترة استحقاق تصل إلى ١٨٢ يوماً تبدأ في ١٢ يوليو ٢٠١٨ وتستمر إلى ١٠ يناير ٢٠١٩. وتبلغ نسبة العائد المتوقع لهذه الصكوك ٣,٩٠٪ مقارنة بنسبة ٣,٩٠٪ للإصدار السابق بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٨، علماً بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة ١٠٠٪.



حققت شركة عقارات السيف أرباحاً صافية لمساهمي الشركة مقدارها ٢,٣٨ مليون دينار خلال الربع الثاني من العام الجاري ٢٠١٨، مقارنة بمبلغ ٢,٦٦ مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي ٢٠١٧ أي بانخفاض نسبته ١٠,٤٪. وسجلت الشركة إيرادات تشغيلية بقيمة ٤,٣١ ملايين دينار مقارنة بحوالي ٤,٤٨ ملايين دينار، مع انخفاض طفيف تقدر نسبته بـ ٣,٩٪ للفترة نفسها من العام الماضي.

خلال الفصل الأول من العام ٢٠١٨..

٥% نسبة زيادة النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية في البحرين

تطور طفيف في معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٥٪ بالأسعار الثابتة، ونسبة قدرها ٣٪ بالأسعار الجارية. وسجل القطاع النفطي انخفاضاً بنسبة ٦,٦٪ بالأسعار الثابتة، وارتفاعاً بنسبة ١٢٪ بالأسعار الجارية. كما حقق القطاع غير النفطي زيادة بنسبة ٠,٨٪، و١,٦٪ على التوالي بالأسعار الثابتة والجارية.

وأوضح التقرير أن نشاط المشروعات المالية قد شهد تراجعاً طفيفاً بنحو ٠,٧٪ بالأسعار الثابتة و٠,٩٪ بالأسعار الجارية. فيما سجل نشاط البناء والتشييد نمواً بواقع ٢٪ بالأسعار الثابتة و٣,١٪ بالأسعار الجارية. كما سجلت القيمة المضافة في قطاع النقل والمواصلات نمواً نسبته ٠,٨٪ بالأسعار الثابتة و٠,٩٪ بالأسعار الجارية، فيما حققت الصناعة التحويلية نسبة ٢٪ بالأسعار الثابتة و٢,٧٪ بالأسعار الجارية.

وذكر التقرير أن الخدمات الحكومية الأخرى شهدت ارتفاعاً بنحو ١,١٪ بالأسعار الثابتة وبنسبة ١,٩٪ بالأسعار الجارية. فيما تراجعت الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى بمقدار ٤,٥٪ بالأسعار الثابتة، و١,٨٪ بالأسعار الجارية. وشهدت الخدمات التعليمية الحكومية والخاصة ارتفاعاً بنسبة ١٪ بالأسعار الثابتة، و١,٥٪ بالأسعار الجارية. وإلى جانب ذلك فقد ارتفعت الخدمات الصحية الحكومية والخاصة بنسبة ٠,٥٪ بالأسعار الثابتة، و٢,٣٪ بالأسعار الجارية، أما نشاط الزراعة وصيد الأسماك فقد نما بواقع ٢,٨٪ بالأسعار الثابتة و٤,٢٪ بالأسعار الجارية.



ارتفاعاً بنسبة ٣,٤٪ بالأسعار الثابتة، و٣,٨٪ بالأسعار الجارية. أما نشاط الكهرباء والماء فقد حقق نمواً بواقع ١,٦٪ بالأسعار الثابتة و٧,٤٪ بالأسعار الجارية. وأشار التقرير إلى أن الخدمات التعليمية الخاصة والحكومية ارتفعت بنسبة ٤,٨٪ بالأسعار الثابتة، و٥,٣٪ بالأسعار الجارية، في حين ازدادت الخدمات الصحية بمعدل ٦,٥٪ بالأسعار الثابتة، و٧,٥٪ بالأسعار الجارية. أما فيما يتعلق بالنشاط الزراعي وصيد الأسماك، فقد حقق نمواً بنسبة ٧,٣٪ بالأسعار الثابتة و٨,٩٪ بالأسعار الجارية.

وبحسب التقرير، أشارت نتائج معدلات نمو الربع الأول من العام الجاري ٢٠١٨ مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠١٧ إلى

إلى زيادة الإنتاج كما وسعاً للشركات الصناعية الكبرى في البحرين قياساً بالفصل الأول من عام ٢٠١٧. وأشار التقرير إلى أن نشاط البناء والتشييد حقق نمواً يساوي ٦,٧٪ بالأسعار الثابتة، و٧,٢٪ بالأسعار الجارية، فيما نما نشاط العقارات وخدمات الأعمال بنسبة ٣,٧٪ بالأسعار الثابتة، وبمقدار ٣,٨٪ بالأسعار الجارية. بينما سجل قطاع النقل والاتصالات انخفاضاً بواقع ٠,٨٪ بالأسعار الثابتة، وارتفاعاً بنسبة ٨,٦٪ بالأسعار الجارية.

وذكر التقرير أن الخدمات الحكومية الأخرى زادت بنسبة ٣,٨٪ بالأسعار الثابتة وبحوالي ٣,٤٪ بالأسعار الجارية. كما حققت الخدمات الاجتماعية والشخصية

أشارت تقديرات أولية إلى زيادة النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية بنسبة ٥,١٪ مقارنة بالفصل الأول من العام ٢٠١٧، على الرغم من التنبؤات التي أشارت إلى احتمالية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمملكة البحرين في بداية العام ٢٠١٨، ويعزى ذلك إلى استمرارية النمو الإيجابي للقطاعات غير النفطية وإسهامها في تحقيق تطورات التنمية المستدامة، في حين انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة ١,٧٪ مقارنة بالفصل المناظر من العام الماضي.

وأوضح التقرير الصادر مؤخراً عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية الناتج المحلي الإجمالي للفصل الأول من العام الحالي ٢٠١٨، أن نتائج معدلات النمو في القطاع النفطي قد سجلت زيادة بنحو ١٧,٣٪ بالأسعار الجارية، ويعود هذا لارتفاع سعر برميل النفط عند مقارنته بنظيره من العام السابق. بينما شهدت معدلات النمو في ذات القطاع انخفاضاً بنحو ١٤,٧٪ بالأسعار الثابتة قياساً بالفصل الأول من عام ٢٠١٧، ويعزى ذلك لانخفاض كميات النفط المنتجة، حيث تراجع بنسبة ٥,٨٪ قياساً بالفصل الرابع من العام الماضي. ومن المتوقع أن يسهم إنشاء خط أنابيب النفط البحري الجديد الذي يربط بين مصفاة البحرين وشركة أرامكو السعودية خلال العام الحالي في زيادة إنتاج النفط مرة أخرى في الفترة المقبلة.

وبيّن التقرير أن الصناعة التحويلية قد نمت بنسبة ٤,٢٪ بالأسعار الثابتة وبنحو ٤,٦٪ بالأسعار الجارية، ويعود ذلك

أصول الصناديق السيادية العربية تتراجع إلى ٢,٩٥ تريليون دولار في يونيو

وتصدر جهاز أبوظبي للاستثمار، صناديق الثروة السيادية العربية، بإجمالي أصول بلغت ٦٨٣ مليار دولار أميركي، فيما حل بالمرتبة الثالثة عالمياً.

واحتلت هيئة الاستثمار الكويتية الترتيب الثاني عربياً، والرابع عالمياً، بإجمالي أصول أجنبية بلغت ٥٩٢ مليار دولار.

وجاءت السعودية، الثالثة عربياً والخامسة عالمياً، بإجمالي أصول أجنبية بلغت ٤٩٤ مليار دولار، وتتبع مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي).

وبلغت أصول صناديق الثروة السيادية التي يرصدها التقرير (٧٨ صندوقاً)، ٧,٨٨ تريليونات دولار، تصدرها صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، في المرتبة الأولى عالمياً، بإجمالي أصول مقدارها ١,٠٣٥ تريليون دولار.

أظهرت معطيات تقرير رسمي صدر الأسبوع الماضي، أن قيمة أصول صناديق الثروة السيادية العربية، تراجع بنسبة ١,٩ بالمائة إلى ٢,٩٥ تريليون دولار في يونيو الماضي.

وتراجعت قيمة أصول صناديق الثروة السيادية العربية، من ٣,٠١ تريليونات دولار في أبريل ٢٠١٨.

جاء ذلك، بحسب مسح لوكالة أنباء (الأناضول) التركية استناداً على أصول صناديق الثروة السيادية العربية المدرجة في تقرير (SWF Inst - tute)، المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية العالمية.

ولأحدث المؤسسة أرقامها بشكل شهري، بل بناءً على تغيرات أرقام الصناديق السيادية حول العالم.

ارتفاع معدل التضخم الخليجي ٤,٣ بالمائة في مايو الماضي

وقد باشرت السعودية والإمارات اعتباراً من مطلع العام الحالي ٢٠١٨، تطبيق ضريبة القيمة المضافة بواقع ٥٪ على مجموعة من السلع والخدمات، فيما أجلت باقي الدول تطبيقها إلى وقت لاحق.

وعلى أساس شهري، استقر التضخم دون تغيير في مايو الماضي، قياساً إلى الشهر السابق له.

ويمثل مؤشر التضخم الخليجي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ويستثني مجموعة السكن، والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى من المؤشرات الوطنية لدول المجلس.

أظهرت بيانات رسمية معلنة الأسبوع الماضي، ارتفاع معدل التضخم الخليجي العام بنسبة ٤,٣٪، على أساس سنوي في مايو الماضي، مقارنة مع الشهر نفسه من العام السابق.

وأوضحت بيانات المركز الإحصائي لدول الخليج، اطلعت عليها وكالة أنباء (الأناضول) التركية أن مساهمة دولة الإمارات بلغت ٢,٢ نقطة مئوية من إجمالي التضخم الخليجي، تلتها السعودية بنسبة ١,٨ نقطة مئوية، فيما بلغت نسبة مساهمة الكويت والبحرين وعمان نحو ٠,١ نقطة مئوية لكل منها.